PROVISIONAL
A/37/PV.71
23 November 1982
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الخميس ، ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد هولاى (هنغاريا)

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية : [١٤]
(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة
(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥

البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/37/382 و Corr.1) ؛

(ب) مشروع قرار (A/37/L.29 و Corr.1) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أرحب بالسيد هانز بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في الجمعية العامة للأمم المتحدة وأدعوه لتقديم تقرير الوكالة لعام ١٩٨١ .

السيد بليكس (المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أقدم تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أعمالها وأن أعلم الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتطورات الرئيسية التي استجدت في الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا العام.

ان الوكالة تضطلع بولاية محددة جدا وهي أن :

" تسعى الوكالة جهدها لتعجيل وزيادة اسهام الطاقة الذرية في خدمة سلم العالم وصحته ورخائه ،

وأن :

" تعمل طاقتها على التأكد من عدم استخدام المعونة المقدمة منها أو بناء على طلبها أو تحت اشرافها أو رقابتها ، بما فيه خدمة للأغراض العسكرية " .

وهكذا فان الوكالة تعمل في عدة ميادين تهم هذه الجمعية والحكومات في كل مكان بصورة أساسية . فالطاقة النووية تضيف الى موارد الطاقة في العالم . ان تطبيقات العلوم النووية في ميدان الطب يساعد على تحسين الصحة وحماية الحياة ، كما أن تطبيقات العلوم النووية في ميداني الزراعة وعلم المياه تساعد على حماية الامدادات الغذائية وزيادتها ويحسن استخدام الموارد المائية. ويعمل نظام ضمانات الوكالة على توفير الثقة بعدم استخدام الأنشطة النووية والمواد النووية الخاضعة للنظام في انتاج الأسلحة وغيرها من الأجهزة المتفجرة .

Digitized by UNOG Library

وقبل أن أعلق على الطريقة التي تقوم بها الوكالة بالاضطلاع بهذه المهام لابد لي أن ألاحظ أن وسائط الاعلام قد تناقلت في الفترة الأخيرة أنباء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لا من أجل أعمالها المضمونية في هذه المجالات بل بسبب الجدل الذي ثار في مؤتمرها العام بشأن وثائق تفويض وفد اسرائيل والاجراء اللاحق الذي اتخذته الولايات المتحدة لتقليص وجودها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ووقف دفع نصيبها ، ريثما تعيد تقييم مشاركتها في المنظمة . ولا تزال هذه المسألة محط اهتمام الأعضاء . ولا من شك في أن استئناف الولايات المتحدة لمشاركتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتسم بأهمية حيوية بالنسبة لعمل المنظمة على خير وجه .

وان مسألة دراسة وثائق التفويض تثير مسائل تتصل بالقانون الدستوري الدولي والاجراءات الدستورية الدولية ولا تقتصر في أية حالة على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا تقتصر في أية حالة على الاحداث الحالية . ان بزوغ ردود توافقية في الأمم المتحدة على هذه المسائل سيعود بصورة جلية بفائدة عظيمة على كامل منظومة الأمم المتحدة . وهذه الردود ستنقذ المنظمات ذات الطابع التقني من الخلاف في هذا الميدان وتمكنها بذلك من التركيز على القضايا التي يمكن أن تعود بأقصى فائدة على اعضائها .

وفي حين أن الغرض من دراسة وثائق التفويض هو ضمان تمثيل الدول على الوجه الصحيح فان المبدأ السياسي لعالمية العضوية يستند الى المبدأ القائل بأن أفضل طريقة ــ بل ربما الطريقة الوحيدة ــ لتحقيق بعض الأهداف هي تعاون جميع الدول . وعندما تتخذ الحكومات خطوة لانشاء منظمة دولية عالمية فذلك لانها ترى ضرورة الحاجة الى مهام معينة وأنشطة معينة لا يمكن الاضطلاع بها على أساس فردي أو اقليمي ، بل فقط عن طريق مشاركة الحكومات في جميع أرجاء العالم .

Digitized by UNOG Library

لقد انشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاضطلاع بوظائف تستلزم نهجا عالميا . ومن المعروف أن العلوم والطاقة النووية يمكن ان تسهم اسهاما كبيرا في توفير احتياجات سكان العالم ويحتاج هذا الى اطار منظم يضمن ألا يساهم نقل التكنولوجيا النووية والاتجار في المواد النووية بصورة متزامنة في المزيد من انتشار الأسلحة النووية. هذا الادراك لايزال مشتركا ، ومن هنا فان المهمة الاساسية للوكالة هي المساعدة على الاستجابة لهذا الادراك على اساس عالمي .

ان تامين عدم انتشار الأسلحة النووية فيما بين الدول يحتاج الى التحقق الدولي من استخدام المنشات النووية لأغراض سلمية ، اى الضمانات . هذه الضمانات تكون عادة شرطا مسبقا للاتجار الدولي في المواد والمنشات النووية ، وهو اتجار ضرورى لتسهيل استخدام الطاقة النووية .

هذه المهمة الاجمالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي النهوض بالطاقة النووية على أساس عالمي وفي ظل ضمانات فعّالة تستلزم نهجا عالميا . ان الطاقة النووية ، ينبغي ان تكون مأمونة التشغيل ، كما ينبغي التكفل بسلامة الوقود المستهلك ، حتى تحظى بالقبول لدى الشعوب ، وحتى تضطلع بدورها الهام في العالم الذى تعوزه الطاقة. ان هذا الأمان ليس اهتماما وطنيا ولا اقليميا بل عالميا . وللاستجابة الى هذا الاهتمام ، ولارساء معايير الحد الأدنى من الأمان لابد من نهج عالمي . ان الاخفاق في مجال الأمان في أى مكان من العالم سيؤثر على الطاقة النووية في كل مكان ، أما النجاح في هذه المجالات في أى مكان فسيتيح للطاقة النووية أن تضطلع بدور حيوى في تلبية قسط هام من احتياجات العالم من الطاقة.

ان سنة ١٩٨٢ هي الذكرى الخامسة والعشرون للوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد اقترح رئيس الولايات المتحدة دوايت د . ايزنهاور في هذه الجمعية في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٣ انشاء هذه الوكالة وبعد ثلاث سنوات ، ومرة أخرى في قاعة هذه الجمعية أقر النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ودخل حيز النفاذ في ١٩٥٧ .

ان انشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتطابق مع بدايات الطاقة النووية . ومنذ ١٩٥٧ ، عندما بدأت ثلاث محطات صغيرة لتوليد الطاقة النووية العمل ، نمت الطاقة النووية لتصبح

Digitized by UNOG Library

صناعة رئيسية وساهمت العلوم النووية في رفاهيتنا بطرق لاحصر لها . وأثناء الفترة ذاتها انتشرت الأسلحة النووية من الأمم الثلاث التي كانت تحوذها في ١٩٥٧ الى الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية اليوم وأصبحت في متناول القدرة التكنولوجية لدول أخرى كثيرة . ومع هذا التطور نمت المهام التي تواجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية من حيث التعقيد والأهمية ومن حيث الالحاح ايضا . وأود أن أعلق الآن بتفصيل أكبر على العمل الحالي الذى تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن هذه الأعمال .

ان النهوض باستخدام الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية مسؤولية خاصة تضطلع بها الوكالة . ولم تعد هذه المهمة مهمة رائدة . وكما قلت فان محطات توليد الطاقة النووية تعمل من بعض البلدان الصناعية لأكثر من ٢٥ عاما . وان ٢٩١ مفاعلا نوويا تعمل الآن في ٢٤ بلدا . وفي العام الماضي ولدت هذه المفاعلات ٩ في المائة من الطاقة الكهربائية العالمية . ومن المتوقع أن تنتج بحلول ١٩٩٠ ، ١٨ في المائة ، وبنهاية هذا القرن مايزيد على ٢٥ في المائة . من الطاقة الكهربائية العالمية . وهذا اسهام كبير في مواجهة احتياجات العالم من الطاقة . وفي الوقت ذاته فان هذا يعتبر اسهاما في علاقات أكثر اتساقا بين الدول ، لأنها تخفف من بعض الضغوط على الموارد النفطية المحدودة في العالم . انها تنوع مصادر الطاقة للدول وتخفف من اعتمادها على الواردات وبالتالي تعزز أمنها في مجال الطاقة .

لقد كانت تجربة الطاقة النووية ، موضوع مؤتمر رئيسي عقدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ايلول/سبتمبر الماضي ، أتاح للدول الأعضاء أن تستعرض معلوماتها الحالية . وأود أن أذكر بعض النتائج الرئيسية التي خلص اليها هذا المؤتمر الواسع النطاق .

أولا ، وكما ذكرت منذ قليل ، فان كمية الطاقة المتولدة عن الطاقة النووية كبيرة بالفعل . وبحلول عام ١٩٨٥ ستقدم الطاقة النووية مايعادل اكثر من ٤٠٠ مليون طن من النفط او حوالي انتاج المملكة العربية السعودية من النفط في ١٩٧٩ .

ثانيا ، أثبتت محطات توليد الطاقة النووية أنها مأمونة جدا من حيث التشغيل ، وذلك من مجموع ما أمكننا فحصه البالغ ٨٠٠ ٢ مفاعل/سنة وعلاوة على ذلك يصبح من الجلي

Digitized by UNOG Library

ان الطاقة النووية أقل ضررا على بيئة الانسان من انواع الوقود الأحفورية مثل الفحم والنفط. ان الطاقة النووية لا تؤدى الى امطار حمضية . ولا تتسبب في اطلاق ثاني اكسيد الكربون الذى قد يحدث تغييرات مناخية كبيرة . انها لا تبقي جبالا من الرماد ولا ينتج عنها مخلفات معدنية ثقيلة. ولا يمكن للطاقة النووية ان تلحق ضررا بالبيئة الا اذا وقع حادث خطير في حين أن مصادر الطاقة الأخرى تحدث اضرارا بيئية بصورة طبيعية وحتمية. وفي الواقع فان بعض المشاكل البيئية الخطيرة في العالم مرتبطة بمصادر الطاقة هذه ، ولا علاقة لها بالطاقة النووية .

ثالثا ، لقد اظهرت الطاقة النووية انها مأمونة ، وأنها أيضا طريقة يعول عليها في توليد الطاقة الكهربائية وان نسبة الوقت الذى يمكن لمحطة توليد الطاقة النووية العادية ان تعمل لانتاج الكهرباء ، أى الذى لا توقف فيه لاغراض الصيانة أو التزود بالوقود وأسباب أخرى ، هو تقريبا نفس الوقت الذى تنتج فيه المحطات العاملة بالفحم ، بل وقد يكون لدى الاولى امكانيات أكبر للعمل . هذه الامكانيات متزايدة فعلا في بعض البلدان وبالنسبة لبعض أنواع المفاعلات النووية . هذه النقطة قد تحتاج الى التركيز عليها لأنه في حين أن اغلاق محطة نووية لسبب أو لآخر يغطي في وسائل الاعلام ، فان اغلاق محطة تعمل بالفحم نادرا مايشار اليه .

رابعا ، لقد أظهرت الطاقة النووية من الناحية العملية في كل مكان أنها أقل تكلفة من أى بديل ممكن . وفي فرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية فان تكلفة الكهرباء المتولدة عن الطاقة النووية تبلغ نصف تكلفة الكهرباء المولدة عن المحطات العاملة بالفحم .

ازاء هذه الخلفية وللاحتمال القائم بان اسهام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة قد لا تكون كبيرة في المستقبل القريب ، مثل الطاقة الشمسية والرياح وغيرها ، فان امكانات الطاقة النووية قد تكون أكثر تبشيرا بالخير مما هي عليه الآن . ومع ان البديل الحقيقي الوحيد للطاقة المولدة نوويا في البلدان الصناعية يحتمل أن يكون اكثر تكلفة ، وهو الطاقة المولدة عن طريق الفحم ، فان الخيار النووى يواجه عقبات كثيرة في بعض هذه البلدان . ان الصورة الاجمالية شديدة التباين . وفي حين أن مشغلي المحطات الحالية يقومون بعمل طيب ، فان صانعي

Digitized by UNOG Library

المحطات الجديدة في بعض الاقتصادات السوقية يواجهون مشاكل كبيرة بسبب ضالة الطلب على المحطات الجديدة .

وفي الولايات المتحدة الغي ٩٢ طلبا للحصول على محطات توليد الطاقة النووية منذ عام ١٩٧٢ ولم تقدم طلبات جديدة منذ ١٩٧٤ . ومع هذا فان حوالي ثلث محطات توليد الطاقة الكهربائية النووية العاملة أو تحت الانشاء في جميع انحاء العالم توجد في الولايات المتحدة ،كذلك فان قسطا كبيرا من الابحاث النووية يتم في الولايات المتحدة الامريكية .

وفي اليابان وفرنسا واسبانيا وبعض البلدان الاوروبية الاخرى لا تزال القدرة على انتاج الطاقة النووية آخذة في التزايد ، ففي ١٩٨١ ولّدت فرنسا ٣٨ في المائة من الكهرباء اللازمة لها عن طريق مفاعلات نووية ، وقد وصلت بعض البلدان الصغيرة الى ارقام كبيرة جدا : ففي سويسرا بلغت النسبة ٢٨ في المائة ، وفي بلجيكا ٢٥ في المائة ، وفي السويد ٣٥ في المائة ، وفي فنلندا ٣٦ في المائة وفي بلغاريا ٢٥ في المائة .

ان معظم البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي تقوم بصورة نشطة ببناء محطات جديدة لتوليد الطاقة النووية وتخطط لتوسيع اكبر في المحطات النووية لتوليد الكهرباء .

وفي الكثير من البلدان النامية فان شبكات توليد الكهرباء محدودة بحيث لا تستخدم المفاعلات النووية الكبيرة الحجم الجارى انشاؤها ، وتعوز هذه البلدان في كثير من الأحيان المرافق الأساسية والقوى البشرية الماهرة لتشغيلها وصيانتها . ان تسعا من البلدان النامية فقط تشغل الان او تبني محطات لتوليد الطاقة النووية او انها اعلنت عن نيتها في القيام بذلك .

Digitized by UNOG Library

يوجد في البرازيل والمكسيك تأخير في تنفيذ البرامج ، ويصح القول نفسه بالنسبة للبرامج في الهند وباكستان . ولقد استكملت يوغوسلافيا محطتها الأولى وتقوم بانتقاء الموقع لمحطة ثانية . ان كوبا والفلبين تقومان ببناء محطة للطاقة النووية . ولقد أعلنت مصر عن برنامج واسع النطاق وطموح لكنها لم تبرم بعد أية تعاقدات للتوريد . وفي جمهورية كوريا لا تزال الطاقة النووية آخذة في التوسع أيضا .

ليس هذا هو المكان الملائم للتحليل المفصل للأسباب الكامنة وراء الصعوبات التي تجابه الطاقة النووية في بلدان جديدة ، صناعية أو نامية ، وهي تختلف بعض الشيء من بلد لآخر . وفي كثير من تلك البلدان فان الانكماش قد أبطأ من تزايد الطلب على الكهرباء أو عكسه ، بحيث أنه يطلب القليل من قدرة التوليد الجديدة من أي نوع . ولقد نجح الحفاظ على الطاقة أيضا في بلدان كثيرة .

ان المعارضة في بعض البلدان من المجموعات المناهضة للطاقة النووية ، وتزايد تعقيد اجراءات الترخيص قد ضاعفا من الوقت اللازم لبناء محطة طاقة نووية وأصبحت نتيجة عملية الترخيص غير موثوق منها . وبالاقتران مع ارتفاع معدلات الفائدة . فان فترة التجهيز الطويلة قد زادت من تكلفة الكهرباء المولدة في محطات الطاقة النووية في بعض البلدان بما فيها الولايات المتحدة . ان الآثار الاقتصادية والنفسية لحادث جزيرة ثرى مايل مازالت وطأته تترك آثارها على الصناعة النووية . ان ازمة الطاقة لم تنته . ولكنها طمست بالانكماش الحالي والمستويات المنخفضة من الطلب على الطاقة . ولهذا يجب دراسة ما يمكن أن نفعله لاستخدام امكانية انتاج الطاقة عن طريق الطاقة النووية . ان الحكومات والقائمين على تشغيل المحطات وصانعيها يمكنهم السعي لزيادة الثقة العامة عن طريق تحسين سجل الأمان الممتاز للمنشآت النووية ، واستخلاص العبر من حوادث التعطل الكبيرة مثل حادث جزيرة ثرى مايل ومن التوقفات الطفيفة التي تحدث في التشغيل العادي للمحطات النووية وغيرها من المحطات . ان الضرورة تقتضي أن نوضح للجمهور أنه يمكن التخلص من الفضلات النووية بصورة دائمة ومأمونة ، وأنه يمكن تقصير مدة الانشاء بتوحيد المعايير مما يخفض عبء الفوائد . ويمكن الترويج للمحطات الأصغر الملائمة لاحتياجات البلدان النامية ، وثمة أهمية أيضا في أن نتمكن من تبديد المخاوف بأن انتشار الطاقة النووية يستتبع انتشار الأسلحة النووية .

Digitized by UNOG Library

ما هو دور الوكالة في هذا الصدد ؟ ان الثقة في الطاقة النووية المأمونة ذات أهمية بالغة. ان البلدان النامية والصناعية على السواء لها مصلحة كبيرة في ضمان الأمان .

ان نشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة للطاقة النووية يتركز بصورة خاصة على أمن المفاعلات . وعند الطلب ، ترسل الوكالة بعثات الى الدول الأعضاء للمساعدة في تقييم مواقع محطات الطاقة أو لاسداء المشورة بشأن تشغيلها المأمون أو للمساعدة في تطبيق معايير الأمان الخاصة بالوكالة . ان الوكالة تبحث الآن ايفاد بعثات لاستعراض التشغيل المأمون تتألف من خبراء في مجال الطاقة لاستعراض النواحي الرئيسية لأمن المرافق . وللنهوض بتبادل كامل وسريع للمعلومات الخاصة بالحوادث والأحداث غير المتوقعة في محطات القوى النووية ، تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالبدء في نظام عالمي لجمع وتحليل بيانات ونتائج هذه الحوادث في جميع محطات توليد الطاقة لدى الدول الأعضاء في الوكالة ، للاستفادة منها.

ومن الضروري أيضا أن جميع البلدان الحائزة لبرامج لتوليد الطاقة النووية ، حتى تلك الحائزة لبرامج محدودة ينبغي أن تتمكن من التصدي بصورة فعالة لحالات الطوارئ النووية اذا حدثت. وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمساعدة الحكومات في استعراض وتحسين خططها الخاصة بالطوارئ وتشجع الاتفاقات بين البلدان لمساعدة بعضها البعض في حالات الحوادث ، وستقوم الوكالة ذاتها أيضا بدور دار المقاصة لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ .

ان أية ناحية أخرى للطاقة النووية لا تكاد تثير اهتماما اكبر مما تثيره النفايات النووية. وهناك فوائد واضحة في التعاون الاقليمي أو الدولي لمعالجة مشاكل ادارة النفايات والتخلص منها . ان هذا التعاون يمكنه أن يحدّ من عدد مرافق تصريف الفضلات وأماكنه وان يحقق وفورات مترتبة على اتساع النطاق ، ويجعل من غير الضروري بالنسبة للبلدان ذات البرامج النووية الصغيرة أن تتكبد التكاليف والمشاكل الفنية المقترنة ببناء وتشغيل مرافقها الفردية . ومع ذلك ، فقد ثبت حتى الآن أنه من الصعوبة بمكان تأمين التعاون الاقليمي أو التعاون فيما بين الدول في هذا المجال . وهذه وغيرها من المسائل الراهنة من المقرر معالجتها في مؤتمر واسع النطاق تعقده الوكالة بشأن ادارة

Digitized by UNOG Library

الفضلات المشعة المقرر عقده في سياتل في الولايات المتحدة في ايار/مايو ١٩٨٣ . ينبغي أيضا أن يتيح المؤتمر فرصة ليظهر كيف أن تكنولوجيا تصريف الفضلات تفي باهتمام وقلق الجمهور حول هذه المسألة .

يجب أن تحتهد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ان تكون ذات صلة بكل عضو من الدول الأعضاء بها وعددها ١٢٠ ١ دولة . وبالنسبة لكثير منها فان القوة النووية وعدم الانتشار انما هي من الأمور البعيدة بعض الشيء . ان تأييدها لعمل المنظمة واهتمامها به يتركزان بصورة رئيسية على مشاركة الوكالة في مسائل تعتبرها الدول ذات أهمية حيوية ، وهي الصحة والغذاء والمياه .

لذلك اسمحوا لي أن أنتقل الآن الى برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاص بنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية . ان القسط الأكبر من البرنامج وهو حوالي ٥٠ في المائة ، يجرى تمويله من صندوق التعاون التقني التابع للوكالة والذى يعلن سنويا عن تبرعات طوعية له على أساس أهداف ارشادية محددة . وبالنسبة لعام ١٩٨١ كان الهدف ١٣٫٥ مليون دولار ، وفي العام القادم سيكون ١٩ مليون دولار ، وسوف يزداد في ١٩٨٦ الى ٣٠ مليون دولار . ويعني ذلك أنه في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ يتوقع زيادة المبالغ المستهدفة بنسبة ١٨ في المائة سنويا . ان المبلغ المستهدف في ١٩٨٦ يمثل زيادة تبلغ ثلاثة أضعاف رقم عام ١٩٨٠ . وفي ١٩٧٤ تم جمع حوالي ٣ ملايين دولار لصندوق التبرعات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما جمعت مبالغ مماثلة في سنوات عديدة سابقة .

لقد تمكنت الدول الأعضاء أيضا من الاستفادة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من الموارد الخارجة عن اطار الميزانية للمساعدة التقنية . ونتيجة لذلك ، فان اجمالي الموارد المتاحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمشروعات التعاون التقني في ١٩٨٠ قد بلغ ٣٠ مليون دولار . لقد مكنت هذه الموارد الوكالة والدول الأعضاء من التحول الى المشروعات الأطول أجلا والأوسع نطاقا التي تضطلع بدور أكثر أهمية في تنميتها الاقتصادية . ان تخفيض موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي سوف يحدث اثارا سلبية بالنسبة للمساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة .

ما هي محتويات برامج التعاون الخاصة بالوكالة ؟ ان نسبة معينة تتراوح من ١٥ الى ٢٠ في

Digitized by UNOG Library

المائة تخصص للمشروعات التي تستهدف مساعدة الدول الأعضاء النامية التي استخدمت أو تفكر في استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء . وخلال السنوات الأربع الماضية أسدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المشورة الى عدة حكومات في البلدان النامية بشأن تقييم احتياجاتها من الطاقة في المستقبل واحتمال استخدام الطاقة النووية لتغطية تلك الاحتياجات . ولقد أسديت المشورة أيضا بشأن ما ينبغي أن تقوم به تلك الدول لبناء المرافق الأساسية الضرورية وتدريب القوى البشرية اللازمة لبرامج الطاقة النووية . ان الأدوات التحليلية التي طورتها الوكالة لتقييم التوازن المنشود في برامج الطاقة قد استخدمها أيضا البنك الدولي وغيره من مؤسسات التمويل . ان بنك البيانات الخاصة بالطاقة والتابع للوكالة يقدم دعما كبيرا لهذه الأعمال .

ان الجزء الأكبر من برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد خصص على الدوام لمساعدة البلدان النامية في الأخذ بالتطبيقات العملية غير المبهرة للعلوم النووية في ميادين الزراعة والطب وعلم المياه . ان بعض المشروعات تستهدف تحسين غلة المحاصيل ونوعيتها باستخدام الاشعاع لاستحداث محاصيل جديدة . ولقد استخدم الاشعاع لاستحداث عدة مئات من محاصيل جديدة مختلفة . ان حوالي ٨٠ محصولا من هذه المحاصيل ، بما في ذلك أنواع جديدة مختلفة من أرز وقمح وبذور زيت ذات غلة وفيرة وغير ذلك من الأمور المرغوب فيها ، قد استحدثها المزارعون في البلدان النامية وتضطلع بدورها في الثورة الخضراء .

ان أساليب الاشعاع لتعقيم الحشرات قد استخدمت على نطاق واسع في أمريكا الوسطى ، وسوف تستخدم بعد فترة وجيزة في مشروع يطبق في مصر وتبلغ تكلفته ٢٥ مليون دولار لمكافحة حشرة الفواكه في البحر الأبيض المتوسط واستئصالها على النحو المرجو ، حيث تحدث أضرارا كثيرة في محاصيل الفواكه والخضروات . وتستخدم الأساليب ذاتها على نطاق واسع في نيجيريا لمكافحة نوع من ذبابة تسيتسي التي تصيب الانسان بمرض النوم وتصيب الحيوان والدواجن بمرض مشابه له . ان احدى فوائد هذه الأساليب أنها تخفض الحاجة الى مبيدات الحشرات الكيميائية التي قد تلحق ضررا بالبيئة .

وهناك تقنيات علمية نووية أخرى تستخدم أيضا لخفض الحاجة الى الأسمدة الصناعية ولوضع خريطة الموارد المائية في المناطق الجافة .

Digitized by UNOG Library

ومنذ حوالى عشر سنوات مضت بدأت الوكالة برنامجا تعاونيا لمساعدة ١١ دولة آسيوية لاستخدام التقنيات النووية لزيادة انتاج الأرز والفول ، ولحفظ الأغذية ، ولمعالجة السرطان والسيطرة على الانتاج الصناعي وتحسينه . وبمساعدة من اليابان واستراليا فان البرنامج قد تم توسعه على نحو مطرد . وتجرى دراسته الآن باعتباره نموذجا ممكنا من جانب مختلف بلدان أمريكا اللاتينية .

ومن المشكلات التي أحاطت بالبرامج النووية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء في السنوات الأخيرة ، هي التغيرات المنفردة التي لا يمكن التنبؤ بها في الشروط التي نجد بها الدول الموردة على استعداد لتوفير المصانع النووية ، والوقود النووى والتكنولوجيا النووية .

فمن ناحية نجد ان البلدان المصدرة تريد ان تكون متأكدة تماما من أن صادراتها لم تساعد على انتشار الأسلحة النووية . ومن ناحية أخرى ، فان الكثير من البلدان المستوردة تشعر بأنها قد أوضحت تصميمها على التخلي عن الأسلحة النووية وأنها قد قبلت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كاملة ، ويجب ألا تحمل بأعباء أية قيود اضافية . وهي تذكر بالتزاماتها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار .

هذه المسألة قد نظر اليها في بعض الأحيان باعتبارها قضية من قضايا الشمال والجنوب ، وفي واقع الأمر أنها أوسع من ذلك كثيرا ، فان مسألة ضمان الامدادات كانت أيضا موضع خلاف فيما بين الدول المتقدمة صناعيا . ان لجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنية بضمان الامدادات تحاول أن تقرب فيما بين مختلف وجهات النظر .

هذه المشكلة كانت من الأسباب الرئيسية التي من أجلها في ١٩٧٧ وجدنا بعض البلدان غير المنحازة تقترح أن تعقد الأمم المتحدة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤتمرا لتعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية ، وهي مسألة سوف تبحثها الجمعية العامة بموجب البند ٢٧ ، من جدول أعمالها . وأود أن أؤكد للجمعية ان أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تقدم دعمها الفني كاملا الى المؤتمر ، وهي بالفعل تساعد على نحو نشط في عملية التحضير لهذا المؤتمر .

Digitized by UNOG Library

ان المؤتمر يمكن أن يتيح للبلدان النامية والبلدان الأخرى فرصة لأن نقيم على نحو واقعي المزايا والمشكلات الناجمة عن ادخال الطاقة النووية فضلا عن بحث الأساليب والشروط اللازمة لتعزيز التجارة وتحويل التكنولوجيا ونقلها . ويمكن ان يتيح المؤتمر أيضا صورة كاملة للفوائد الشاملة لتطبيق تقنيات العلم النووى مثل تلك التي ذكرتها سابقا في الزراعة ، والطيف ، والمياه والصناعة . ان التقدم المحرز في لجنة الوكالة الدولية المعنية بضمان الامدادات سوف يكون ذا أهمية بالنسبة لعمل المؤتمر . ومما يثير بعض القلق أن عمليات التحضير لم تقطع شوطا طويلا بالنسبة لهذا المؤتمر الذى ينعقد قبل أقل من عام .

أود أن انتقل الآن الى أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة على نحو مباشر بالأمن الدولي .

وخلال السنوات الست الماضية استطاعت الأمانة ان ترفع تقارير الى مجلس محافظي الوكالة بأنه في القيام بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فانها لم تكتشف أى تناقض يوضح اساءة استخدام المواد النووية الخاضعة للضمانات أو المصانع النووية الخاضعة للضمانات . ويسعدني أن أبلغ الجمعية أنه ، كما سترى من الفقرة ٢٣ من تقرير الوكالة ، تم التوصل الى نفس النتيجة في السنة الماضية . وهذه النتيجة خضعت لتحفظ واحد ، وأقصد به ، أنه في انتظار وضع معدات اضافية للضمانات فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية عجزت في حالتين من ان تقوم بعملية تحقيق كاملة . وأحد هاتين الحالتين قد تم حسمها وتم احراز تقدم في الحالة الثانية وأرجو أن تحسم بسرعة أيضا .

وفي ١٦ حزيران / يونيه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قدمت صورة شاملة تقريبا عن التقدم المحرز في اعاقة انتشار الأسلحة النووية ، والمشكلات التي تنتظرنا ، ونطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقصورها ومنجزاتها ، والحاجة الى تعزيزها وتطبيقاتها الأخرى الممكنة كنموذج أو الهام ورفع لاتفاقات في مجالات أخرى للرقابة على التسلح .

ولم يحدث تغيير جوهرى في الموقف منذ تحدثت هنا في ١٦ حزيران / يونيه . وفي ذلك الوقت ، كما هو الحال الآن ، فان ٩٨ في المائة من المصانع النووية خارج الدول الحائزة للأسلحة النووية كانت تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي ذلك الحين كما هو الحال الآن كانت هناك خمس من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ومخزونات مطردة الازدياد ، وتعقيد في

Digitized by UNOG Library

الأسلحة النووية وأساليب ايصالها . ويكاد يكون هناك عدد مكافئ من البلدان الى جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي تعمل أو تنتج تسهيلات لا تخضع للضمانات وهي قادرة على صنع الأسلحة النووية ولديها أو يمكن أن يتوفر لديها في المستقبل القريب القدرة على صنع الأسلحة النووية اذا قررت ذلك .

يمكن ان نكون الآن في مفترق الطرق فيما يتعلق بعدم الانتشار . ان الجهود الرامية الى منع مزيد من انتشار الأسلحة النووية ، قد حققت نجاحا ملحوظا حتى الآن . والتطور يمكن ان يتجه الآن نحو منحنى خطير أو في اتجاه ايجابي . فلو ان عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية أو الدول التي اختبرت متفجرات نووية ازدادت ، فان ذلك يمكن ان يكون له آثار لا يمكن حصرها بالنسبة للتصعيد والأمن الدولي .

ومن ناحية أخرى ، قد يكون من الممكن في اطار جهود مصممة ، احراز تقدم من أجل ضمان عدم حدوث مزيد من الانتشار وتحقيق التزامات بهذا المعنى ، سواء عن طريق معاهدة عدم الانتشار أو غيرها . ان تقدما كبيرا نحو الرقابة على الأسلحة النووية ونزع السلاح سوف يكون أمرا هاما لعدم تشجيع المزيد من الانتشار الأفقي .

وفيما وراء الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والدول الأربع الأخرى التي على أعتاب هذه القدرة هناك حوالي ١٥ بلدا أخرى لديها القدرة الفنية لصنع الأسلحة النووية ولكنها التزمت بمعاهدة أو بسياسة بألا تفعل ذلك . وهذا العدد سوف يزداد مع ازدياد القدرة الفنية . وهذه مسألة من المهم ان نلاحظها . ان الحواجز الفنية أمام الوصول الى صنع الأسلحة النووية أو القدرة على صنع المتفجرات النووية تتضاءل باستمرار وسوف يستمر تضاؤلها . وهذا يعني انه لاحتواء المزيد من انتشار الأسلحة النووية ، سوف نكون أكثر وأكثر اعتمادا على عوامل سياسية ، وأقل وأقل اعتمادا على الحواجز الفنية . ان السياسات يجب تعزيزها وهي السياسات التي تجعل الأمم تشعر أن أمنها وتنمية طاقتها النووية يخدمهما على أفضل نحو الالتزام بعدم الانتشار . ان قبول الضمانات يجب ان ينظر اليه باعتباره اجراء يمكن فيه للدول ان تسعى الى خلق الثقة في التزاماتها المعلنة بدلا من أن يكون شيئا مفروضا عليها يوضح الافتقار الى هذه الثقة .

Digitized by UNOG Library

ان وظيفة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اطار الضمانات وظيفة فريدة ، فالوكالة وحدها من بين وكالات الأمم المتحدة ، من حقها بمقتضى نظامها الأساسي ان تقوم بعملية تحقيق في الموقع للمنشآت الهامة ، وهذه مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لبناء الثقة والأمن الدولي . وهذا العمل يثير مشاكله الخاصة : الادارية والخاصة بالميزانية والسياسية . ونعاني من آلام حتمية نتيجة للتوسع السريع فيها . ان الوكالة ملتزمة بأن تجعل قدرتها الفنية وموارد ها متسقة تماما مع الحاجات المختلفة .

وبينما من المهم أن نحسن وأن نصقل نظام الضمانات الحالي ، فمن الأساسي أيضا فهم جوانب قصور هذا النظام . ان المفاهيم والتوقعات غير الواقعية تفسر الى حد ما الانتقادات التي ظهرت بالنسبة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان المجتمع الدولي لا يجب ان يعزو الى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية سلطات لا تستطيع ان تمارسها . ولا يمكنها ان تحدثنا مثلا عن السياسات المقبلة للدول ؛ ولا يمكن ان تمنع ماديا أى اجراء تتخذه أية دولة ، ولكنها تستطيع ان تعطي ضمانا بدرجة كبيرة من الثقة بالنسبة لعدم تحويل أى مواد نووية وتعطي تحذيرا مبكرا اذا ما حدث مثل هذا التحويل وتبدأ في اتخاذ اجراءات دولية .

انها مؤسسة فريدة ، ولأول مرة في التاريخ تقبل دول ذات سيادة أن تقوم منظمة دولية بعملية تفتيش منتظمة لمنشآت حساسة هامة موجودة على أراضي هذه الدول . ان معظم الدول ، في علاقاتها مع بعضها البعض في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، قد أوضحت حتى الآن أهمية ايجاد هذه الثقة والحفاظ عليها وأبدت رغبة في أن تقلل مخاوفها وهذا يعطينا بعض الأمل في المستقبل .

ان نظام الضمانات لا يزال قادرا على النمو . وفي المقام الأول فهو متاح للتطبيق - سواء في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو بصرف النظر عن مثل هذه المناطق - للدول التي لم تقبل الضمانات حتي الآن بالنسبة لكل أنشطتها النووية .

Digitized by UNOG Library

من الجدير بالذكر أن أربعا من الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية دعت الوكالـة الدولية للطاقة الذرية الى أن تمارس التفتيش على المنشآت الدولية الموجودة في أراضيها ، فيمـا يتعلق بالضمانات . وآخر دعوة جاءت من الاتحاد السوفياتي الذى أعلـن مؤخرا أنه على استعـداد لبدء مفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن العرض المقدم منه . وتوضح عمليات التفتيـش هذه أن الدول الحائزة على الأسلحة النووية على استعداد أيضا لقبول التفتيش الموضعي علـى الأنشطة النووية للأغراض السلمية . وان الضمانات لا تؤدى الى أية عيوب تجارية . ولهذه السوابـق جدوى كبيرة يجب ألا تغفل في المفاوضات الخاصة بنزع السلاح وتحديده . وان لدى الوكالة أيضـا — باعتبارها القائم بعملية التشغيل الفنيـة لنظام الضمانات العالمي الوحيد القائم — امكانية لـم تستنفد ، ولديها خبرة يمكن الاستفادة منها . ومن الشروط الأساسية للتطوير الكامل لهذه الامكانيات واستخدام هذه الخبرة والتجربة ، وجود جو من التعاون والثقـة في اطار الوكالة .

منذ عام مضى ، عندما قام سلفي العظيم بتوجيه خطابه الوداعي الى هذه الجمعية ، أكـد أن اختصاصات ومسؤوليات الوكالة ذات طابع فني غير سياسي . وان رسالة الوداع التي قدمها بعـد سنوات طوال من القيادة الناجحة للوكالة تستحق اهتمامنا . وفيما يتعلق بي ، سوف أفعل ما في وسعي لكي أركز اهتمام الوكالة على تلك القضايا الفوريـة الفنية التي هي من الاختصاص الكامل والوحيـد للوكالة ، والتي تهم الانسانية بشكل غير محدود .

لقد إختتمت بياني الذى القيته في دورة مؤتمرنا العام هذه السنة ، التي انتهت بالأحداث التي ذكرتها بالقول :

" ان أهم هدية في عيد ميلاد وكالتنا ، وأهم اشادة بالأفراد العظام الذيـن شاركوا في انشائها ، والذين لم يفقدوا حماسهم نحو أهدافها ، سوف تكون في الحفاظ على سمعتها باعتبارها جهازا موضوعيا فنيا يتحلى بالصبر والحذر ، ونحن نعالج القضايا الصعبة ونركز على تلك المجالات التي يمكن أن نسهم فيها اسهاما عظيما " .

ولا يزال هذا هو اعتقادى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالـي ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على اقفال قائمة المتحدثين في هذا البند في الساعـة ١٢/٠٠ من ظهر اليوم ؟ ما لم أسمع اعتراضا سوف أعتبر أن هذا قد تقرر ؟

وقد تقرر ذلك .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن الى ممثل تشيكوسلوفاكيا الذى يود تقديم مشروع القرار .

السيد ناندل (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن ايطاليا وفنزويلا اللتين تشغلان منصبي نائبي رئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وباسم بلادى التي تشغل رئاسة مجلس المحافظين في الوقت الحالي ، يشرفني أن أقدم للجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.29 و Corr.1 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨١ . ومنذ لحظة سنحت لنا فرصة طيبة للاستماع الى بيان السيد هانز بليكس المدير العام للوكالة . ونود أن نشكره على عرضه الشامل والواضح لتقرير الوكالة الذى يسترعي انتباهنا الى أهم القضايا المتعلقة بالتطوير القادم لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذلك في المجال الهام للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ونتمنى له كل نجاح في عمله .

يتألف مشروع القرار الذى أقدمه من ديباجة من سبع فقرات ، ومنطوق من ثلاث فقرات .

للفقرتين الأوليين من الديباجة طابع اجرائي ، حيث تحيطان الجمعية علما بتقرير الوكالة المقدم الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة وببيان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى يورد معلومات اضافية عن التطورات في أنشطة الوكالة خلال ١٩٨٢ .

تسلم الفقرة الثالثة من الديباجة بأهمية أن تعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على زيادة تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، كما هو منصوص عليه في نظامها الأساسي ، وعلى زيادة تحسين برامجها للمساعدة التقنية لصالح البلدان النامية .

وتؤكد الفقرة الرابعة من الديباجة على أهمية أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تنفيذ الأحكام ذات الصلة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الصكوك الدولية الرامية الى تحقيق أهداف مماثلة ، وكذلك في مجال تحسين فعالية نظام الوكالة للضمانات .

تحيط الفقرتان الخامسة والسادسة من الديباجة على التوالي الجمعية علما بمنح عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٣٦/١٢١ دال المعتمد في العام الماضي ، وكذلك بالنتائج النافعة لمؤتمر الوكالة المعني بخبرات الدول النووية الذى عقد في أيلول/سبتمبر الماضي في فيينا .

Digitized by UNOG Library

وتشير الفقرة الأخيرة من الديباجة الى أن هذا العام يصادف إنقضاء خمس وعشرين سنة على انشاء الوكالة .

تحيط الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار الجمعية علما بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

أما الفقرة الثانية من المنطوق فانها مكرسة للمسائل الموضوعية الخاصة بأنشطة المنظمة. فهي تحث جميع الدول على أن تبذل أقصى جهودها من أجل التعاون الدولي الفعال والمتناسق في تنفيذ أعمال الوكالة ، وعلى أن تنفذ بدقة الولاية المنصوص عليها في نظامها الأساسي في مجال تعزيز استعمال الطاقة النووية واستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية ، وفي مواصلة توفير المساعدة والتعاون التقنيين للبلدان النامية ، وفي تحسين فعالية نظام الوكالة للضمانات .

وكما جرت العادة ، فان الفقرة الأخيرة من المنطوق ترجو من الأمين العام أن يحيل الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وثائق الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة المتصلة بأنشطة الوكالة .

نيابة عن مقدمي مشروع القرار ، أود أن أعرب عن الاقتناع بأن مشروع القرار المقترح يهيئ أساسا بناء متوازنا بشكل كبير من أجل مواصلة التطوير الايجابي لعمل هذه الوكالة في جميع الاتجاهات الأساسية لأنشطتها ، مما يعكس وجهات نظر الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء .

نحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لانشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي منظمة تحتل ـ داخل منظومة الأمم المتحدة ـ مكانا رئيسيا وبارزا ، وذلك في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وان هذا الوضع الهام ليليق بهذه المنظمة ، لأنها المنظمة الوحيدة التي تتناول بشكل كامل المسائل المتعلقة بتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ـ وهي من أكثر موارد الطاقة حداثة بشكل عام ـ كما أنها تتناول في الوقت ذاته ، المسائل المتعلقة بمنع اساءة الاستخدام العسكري لهذا النوع من الطاقة الذي ينطوي على اخطار جمة نظرا لآثاره المدمرة على البشرية . وخلال الخمسة وعشرين عاما الماضية منذ انشاء الوكالة ، فانها تطورت لتصبح أهم منظمة دولية وأكثرها عالمية، حيث تضم ١١١ عضوا لا يزال عددهم في ازدياد . وقد كانت تشيكوسلوفاكيا من بين الدول الأعضاء والمؤسسة لها .

Digitized by UNOG Library

درس وفد تشيكوسلوفاكيا بعناية شديدة تقرير الوكالة المقدم الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة A/37/382، وكما أشرت من قبل، فقد أنصتنا باهتمام شديد الى البيان الملهم من جانب الدكتور هانز بليكس المدير العام للوكالة، ورحبنا بالخطوات والتدابير المقترحة لزيادة تطوير أنشطة الوكالة أساسا في مجالات الضمانات، والطاقة النووية، والأمن النووى.

Digitized by UNOG Library

ونستطيع أن نسجل بارتياح أن هذه المنظمة الدولية تستمر في جهودها التي لا تكل من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والبحث عن وسائل جديدة لمساعدة البلدان النامية في مثل هذه الاستخدامات للطاقة النووية .

وفي ظل الموقف الدولي المعقد الحالي ، ونظرا لأثر الأحداث الدولية التي جرت مؤخرا ، نجد أن هناك دورا متزايد الأهمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويستتبع ذلك دور لا عوض عنه للوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا لتنفيذ الأحكام ذات الصلة لهذه المعاهدة من خلال نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتمثل هذه الضمانات نظاما معترفا به دوليا للتحقق من عدم انتشار الأسلحة النووية يحظى باحترام الدول الأطراف في المعاهدة وثقتها . لقد أيدت تشيكوسلوفاكيا على نحو راسخ ، الخطوات الرامية الى تحسين نوعية نظام الضمانات وفاعليته ومن جهة أخرى ، تعارض بشكل حاسم أية محاولات تتسبب في اضعاف هذا النظام ، الذى لا غنى عنه كأداة لضمان تحقيق نظام عدم انتشار الأسلحة النووية . ان أكثر الوسائل فعالية صوب هذا الهدف يتمثل في تحقيق الطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار .

ورغم هذا كله ، لا تزال هناك بلدان تنحو مواقفها الى اضعاف نظام عدم الانتشار الأمر الذى يزيد بشكل كبير من خطر اساءة استخدام الطاقة النووية . ولذلك ، من الأمور الايجابية للغاية أن تريد الغالبية العظمى للبلدان أن تكون معاهدة عدم الانتشار وسيلة لعملية تخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية وضمانا هاما بأن الاحتمال النووى لن يستخدم ضد الانسانية .

ومن الأمور التي لا يمكن انكارها في هذا الصدد ، الأهمية غير العادية لمبادرة الاتحاد السوفياتي في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة والتي أدت الى اعتماد الاعلان الخاص بمنع اندلاع كارثة نووية — وهناك مثال آخر لحسن النية هو التعهد المنفرد من جانب الاتحاد السوفياتي بألا يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية وفقا لما عبرت عنه رسالة ليونيد بريجنيف التي وجهت الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . انها تقدم دليلا مقنعا آخر على الاخلاص لهدف منع المحرقة النووية . وهذا مثال للخطوات الملموسة التي تتمشى مع الاحتياجات الحالية في ظل الموقف الدولي المعقد الراهن ، والتي تستحق أن تتبع .

ومن الأمور ذات المغزى الخاص في هذا السياق المبادرة السوفياتية الأخيرة المتعلقة بتكثيف الجهود لازالة التهديد بالحرب النووية ، وضمان التطوير السلمي للطاقة النووية التي

Digitized by UNOG Library

يجرى نظرها في الدورة الحالية للجمعية العامة . اننا مقتنعون بأن تنفيذ التدابير المقترحة لحماية المنشآت النووية السلمية ضد أى نوع من الهجوم وتجميد انتاج ونشر جميع أنواع الأسلحة بما في ذلك وسائل نقلها من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية علاوة على وقف انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ، سوف يوفر قوة دفع هامة للتطوير السلمي للطاقة النووية ويقلل من خطر اساءة استخدام الطاقة النووية ضد مصالح الانسانية وهكذا يقلل من التهديد بالحرب النووية .

ان العمل العدواني الاسرائيلي الذى ارتكب ضد المنشآت النووية في العراق في ١٩٨١ يدل بوضوح على الحاجة الى اعتماد تدابير تستهدف منع أعمال مماثلة مستقبلا كما أنه يبرز أهمية ضمان التطوير السلمي الآمن للطاقة النووية كأمر ملح كثيرا .

تستحق أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية اهتماما كبيرا في مجال المعونة الفنية والتعاون مع البلدان النامية . وتسهم تشيكوسلوفاكيا بشكل فعال في تطوير وتحسين أنشطة الوكالة في هذا المجال ، وتكرس بشكل مستمر اهتماما فائقا بهذه المسألة . وتشهد على ذلك حقيقة أن تشيكوسلوفاكيا قد وافقت على اعتماد ما يسمى بالبيانات الاستدلالية للحساب الآلي لحجم الاسهامات الطوعية لصندوق المساعدة التقنية . وسوف تسهم تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٨٣ بما يقرب من ٢ مليون كراون تشيكي . وعلاوة على الاسهامات الطوعية ، سوف تقدم حكومة تشيكوسلوفاكيا منحا دراسية للمتخصصين من البلدان النامية على المستوى الجامعي والدراسات العليا . كما أنها تستضيف على نحو منتظم الاجتماعات الدولية التي تنظمها الوكالة . ويقوم موقفنا على أن المساعدة التقنية ينبغي في المقام الأول ، أن تقدم لأقل البلدان الأعضاء نموا وأيضا لصالح تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك للبلدان التي انضمت الى معاهدة عدم الانتشار وتخضع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ان الوكالة تساعد البلدان الاعضاء في جهودها لتوفير قدر من الطاقة التي ترتبط بها مسائل متعلقة بمدى موثوقية محطات الطاقة النووية والأمن النووى وحماية البيئة . وتسهم تشيكوسلوفاكيا في تطوير برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووى وهي قادرة على ذلك بالتطوير الدينامي لطاقتها النووية . وتحظى هذه المسائل باهتمام منهجي في علاقات تشيكوسلوفاكيا مع البلدان المجاورة . وعلى سبيل المثال استكملت المفاوضات بشأن مسائل محطات القوى النووية بالقرب من الحدود التشيكوسلوفاكية ـ النمساوية ـ وقد أسفرت هذه المحادثات عن مشروع اتفاق بين تشيكوسلوفاكيا والنمسا سوف يوقع قريبا .

Digitized by UNOG Library

لقد شجعت تشيكوسلوفاكيا تطوير نظام المعلومات النووية منذ بداية هذا البرنامج الـــذى بمقتضاه ، منذ أكثر من عشر سنوات حتى الآن ، ينفذ التبادل في مجال المعلومات العلمية والفنيـــة المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النوويـــة .

وهناك دور ايجابي في مجال تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية ركز عليه المؤتمر الدولـــي لتبادل الخبرات النووية الذى عقد قبل المؤتمر العام السادس والعشرين للوكالة الدولية للطاقـــــة الذرية مباشرة ، علاوة على مناقشات المائدة المستديرة التي تقترن بافتتاح المؤتمر العام ، والـــــتي تتناول دور الطاقة النووية في الخطط المعقدة للطاقة والتي اشتركت تشيكوسلوفاكيا في كل منهما .

تشارك تشيكوسلوفاكيا بشكل فعال باعتبارها عضوا في اللجنة التحضيرية في حل المسائـــل المتعلقة بعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقـــة النووية . ونحن نثـــق في أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تهـــيئ كل ما نحتاجه للاعداد الجيد لهذا المؤتمر وعقـــده ، وسوف تسهم بشكل فعال في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية علـــى أساس أن يجرى تناول مسائل التعاون الدولي بشكل شامل مع مراعاة الحاجة الى تعزيز نظام عـــــدم الانتشار والامتثال الدقيق لنظام الضمانات وتطبيقـــه .

يشهد تقرير الوكالـــة وبيان مديرها العام السيد هانز بليكـــس على أن هذه المنظمة الدولية الهامة خلال السنوات الخمس والعشرين لوجودها وفي ظل الظروف المعقدة الراهنة تستمر في الوفاء بمهمتها على نحو نشط ناجـــح . وتتطلب قدرتها على الاستمرار في القيام بذلك واقعية وحسن نيـــة سياسية وتصميم جميع أعضاء الوكالـــة والأمم المتحدة على وضع حد للتسلح النووى وتجنب خطر الكارثـــة النووية ، وبذلك يمكن ضمان امكانية استخدام الطاقة النووية بشكل بحـــت في الأغراض السلميـــــة لصالح الانسانية جمعاء . وليس هناك افتقار الى هذا التصميم من جانب تشيكوسلوفاكيا وبلـــــدان المجتمع الاشتراكي الأخرى . وبهذه الروح ، فاننا على استعداد للاستمرار في الاسهام الفعال فـــي أنشطة الوكالـــة .

Digitized by UNOG Library

السيد ميكلسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، ان اتقدم بالشكر الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على تقريره السنوى التثقيفي المشوق حول عمل الوكالة في عام ١٩٨١.

كما أود أيضا ان أعرب عن تقديرى للملاحظات التي تقدم بها المدير العام حول التطورات التي حدثت في الوكالة خلال عام ١٩٨٢. فلقد شعرنا بغبطة خاصة عندما استمعنا الى ملاحظاته بشأن الحاجة الى خلق جو من التعاون في الوكالة . وللوكالة الدولية للطاقة الذرية سجل طويل في التركيز على المسائل الحقيقية ، في اطار ما أنيط بها ، مع تجنب المواجهة بشأن الموضوعات السياسية الخارجية . وهذا ما جعلها منظمة ذات فعالية .

ومع ذلك ، فان المحاولات التي بذلت في السنوات الأخيرة ، للحيلولة دون قبول وثائق تفويض بعض الدول الأعضاء لأسباب لا تتفق مع قواعد النظام الداخلي والنظام الأساسي للوكالة ، كان لها في رأى الدول العشر ، أثر في توليد جو من الفرقة والخلاف ، ضارا بقيام الوكالة بأعمالها ، ويتعارض مع أهدافها ومقاصدها . وتجد الدول العشر ان ذلك أمر سيئ ، وتشارك المدير العام رأيه القائل بأن المبدأ السياسي الخاص بعالمية العضوية يستند على افتراض منطقي مفاده ، ان وظائف الوكالة تتطلب نهجا عالميا ، اذ لا يمكن ان تتحقق أهدافها الا من خلال التعاون بين الدول جميعا . وتثق حكوماتنا في ان المحاولات التي أشرت اليها وغيرها من التطورات الأخرى سوف تقوّى من تصميم كل الأطراف ، على ان تأخذ في الاعتبار تماما ، الطبيعة الخاصة للوكالة ، وأن تقلل من مستوى الخلاف والجدل السياسي على نحو يجعل بالامكان ايلاء أولوية واهتمام كاملين لتلك الأمور المتخصصة التي تقع في نطاق تفويض الوكالة .

واذ أنتقل الى التقرير السنوى لعام ١٩٨١ ، أود أولا وقبل كل شيء ان أعرب عن التأييد الكامل للدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، لأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الخاصة بتوسيع نطاق اسهام الطاقة النووية في السلم والصحة والرفاهية في جميع أنحاء العالم والاقلال من خطر الانتشار .

Digitized by UNOG Library

ويلاحظ في التقرير السنوى ، ان نصيب الطاقة النووية في اجمالي انتاج العالم من الكهرباء ، قد ارتفع في عام ١٩٨١ ، الى ٩ في المائة ومن المتوقع ان يصل الى ٢٠ في المائة مع نهاية العقد . وهذا يجعلنا نتوقع انه سيكون هناك دور متزايد يتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ان تلعبه بوصفها آلية دولية للتفاعل بين الحكومات . وسيكون هذا هو الحال بصفة خاصة ، بالنسبة للشواغل الرئيسية الثلاثة للشعوب فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية ، وهذه الشواغل كما تمت الاشارة اليها في التقرير السنوى للوكالة هي : سلامة المفاعلات النووية ، والتخلص من الفاقد المشع وخطر الانتشار النووى .

والدول العشر على ثقة ، بأن المشاركة المتزايدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في مجال السلامة النووية ، ستكون مفيدة تماما ، ونحن مقتنعون بأن المبادرات الجديدة في هذا المجال ـ مثل المقرر الخاص باصدار مجلة نقدية سنوية للسلامة النووية ـ قد تسهم اسهاما كبيرا في تحسين السلامة .

ومما لا يقل أهمية في هذا المجال ، الجهود الرامية الى ايجاد حلول مقنعة ومرضية للمشكلات المتعلقة بالتحكم في الفاقد المشع والتخلص منه . ويمكن للوكالة ، بل ويجب عليها ، ان تلعب دورا قياديا في تجميع المعلومات الخاصة بالحلول الفنية الجديدة في هذا الميدان ، ونشرها .

لقد تطور نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسرعة خلال العقد الماضي ، بحيث أصبح حجر الزاوية في التعاون النووى الدولي ، وذلك عن طريق تأكيد الامتثال بالالتزامات التي تم التعهد بها ، وعلى نطاق أوسع ، بخلق الثقة على اساس شامل بين البلدان . ويمكن أن يؤخذ ذلك ، على انه علامة على تزايد الوعي العام بدور نظام الضمانات الذى كان موضع المزيد من التعقيبات المفصلة في العام الماضي . ومع ذلك ، فقد وقعت أحداث ، في الوقت ذاته ، تمثل هجوما على نظام الضمانات .

وتود الدول العشر أن تؤكد مرة أخرى ثقتها في نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتأييدها لقبول جميع الدول الاعضاء بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بالنسبة لكل انشطتها

Digitized by UNOG Library

النووية للأغراض السلمية . ونعترف بالحاجة الى استمرار تحسين كفاءة الضمانات ، وضرورة التوزيع الجغرافي لعملية التغطية التي يقوم بها التفتيش وفقا للضمانات .

وتخلص الوكالة في تقريرها لعام ١٩٨١ ؛ الى نتائج مؤداها ان المواد النووية التي تخضع لضمانات ظلت في اطار الأنشطة السلمية ، أو لم يعرف بالضبط ، ماذا تم بالنسبة لها . ومع ذلك ، تجد الوكالة نفسها - في بعض الحالات التي تكون ملزمة فيها بتنفيذ بعض التدابير الفنية - في موقف لا يمكنها من أداء مهمتها في التفتيش . وهذا الموقف يثير القلق العميق ، وبالتالي ، فاننا نحث على ضرورة علاجه بسرعة .

ونحن نناشد تلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ذات المنشآت النووية ، التي لا تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ان تخضع منشآتها النووية لنظام الضمانات من أجل تعزيز الجهود الرامية الى منع الانتشار .

ان الأهمية التي تعلقها الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي على الأنشطة التنظيمية للوكالة ، تنطبق بنفس القدر ، على البرامج الأخرى للوكالة ، وبصفة خاصة ، برنامج التعاون الفني . ورغم القيود الموازنية الخطيرة على الصعيد الوطني ، تواصل الدول العشر تأييدها للبرنامج وتلاحظ بارتياح ان اجمالي الموارد المتاحة للمساعدة الفنية في عام ١٩٨١ ، ارتفعت بنسبة تزيد عن ١٥ في المائة بحيث اصبحت ٢٥ مليون دولار أمريكي . ان عددا من الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، قد أتاح أيضا ، الى جانب اسهامه في صندوق المساعدة الفنية ، موارد هامة للوكالة ، فضلا عن المساعدة النوعية .

ونؤكد من جديد ايماننا بأن الطبيعة الطوعية للمساهمات في صندوق المساعدة الفنية ، قد أثبتت توافقها مع الرغبة في توفر أموال أكيدة ، يمكن التنبؤ بها ، للمساعدات الفنية. ففي الواقع ، قد أدى وجود هدف سنوي ، وأرقام استدلالية للتخطيط للسنوات المقبلة الى زيادة مستمرة في حجم صندوق المساعدات الفنية .

كما تستفيد البلدان النامية أيضا استفادة خاصة من انشطة الوكالة في تطبيق العلم النووي

Digitized by UNOG Library

في مجالي الزراعة والطب ، ونحن نقدّر الدور المستمر للوكالة في هذين الميدانين ، وكذلك في ميدان الفيزياء النووية من خلال الأنشطة البالغة الأهمية التي يقوم بها المركز الدولي في تريستا .

وترغب الدول العشر والاتحاد الأوروبي رغبة اكيدة ، في ان يستمر التعاون الوثيق القائم بين الوكالة والاتحاد الاقتصادي الأوروبي في مجال الضمانات ، وفي المجالات الأخرى الخاصة بالأنشطة النووية السلمية ذات الاهتمام المشترك .

لقد ثبتت أهمية العلاقة الوثيقة بين ضمانات عدم الانتشار وضمان الامدادات ، في المداولات العديدة بشأن التدابير اللازمة لتسهيل التجارة والتعاون النوويين الدوليين . وفي العمل الذي تقوم به لجنة ضمانات التوريد ، سيكون الاعتراف بهذه العلاقة عاملا حاسما في الجهود الرامية الى تحقيق نتيجة ملموسة . وتأمل الدول العشر أيضا في ان يستمر العمل الهام الذي بدأه فريق الخبراء المعني بتخزين البلوتونيوم ، وان يتم تحقيق نتيجة ايجابية .

ومنذ ناقشنا هذا البند في الدورة السابقة للجمعية العامة ، حققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمرين هامين جديرين بالذكر . أولا ، اصبح للوكالة مدير عام جديد هو السيد هانز بليكس . وأود في هذه الجمعية أن أرحب بالسيد بليكس ، في هذه الوظيفة الهامة للغاية ، وأن نتعهد له بتأييدنا وتعاوننا التامين في ادائه لمهامه . ونحن على ثقة من قدرته في ادارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نحو مرض في السنوات المقبلة .

Digitized by UNOG Library

ثانيا ، أكملت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تموز/يوليه ١٩٨٢ ربع قرن من وجودها . ونحن نرى في ذلك شاهدا على قدرة الوكالة على أن تقوم على نحو فعّال بالمهام الصعبة الكثيرة التي عهد بها اليها خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية .

وفي السنين المقبلة لا يحتمل أن تصبح مهام الوكالة أقل صعوبة . ومن هنا تأتي الأهمية البالغة لقيام جميع الدول بالعمل جاهدة لضمان ممارسة الوكالة لعملها بتعاون فعّال ومنسجم . ودون تجنب المواجهة لن نتمكّن من تحقيق أهدافنا المشتركة ألا وهي تعزيز استخدام الطاقة النووية والعلوم النووية للأغراض السلمية .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أن يلفت انتباه الجمعية العامة الى أمر ذي جوهر مبدئي وقانوني في آن واحد ، يتصل باسرائيل ، وقد أثير أمام المؤتمر العام الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو ذو أهمية قصوى لطبيعة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومستقبلها . وأشير هنا الى قرار اعتمد في الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يقضي برفض أوراق اعتماد وفد اسرائيل ويمنعه بذلك من الاشتراك في المؤتمر . وقد اتخذ هذا القرار بشكل تعسفي وتمييزي معا . اذ انه أنكر على عضو بالوكالة الدولية للطاقة الذرية حقا من حقوقه الأساسية .

ان التصويت الذي جرى في الجلسة العامة في المؤتمر العام ، بعد أن اقحمت العراق مسألة سياسية في اجراء وثائق الاعتماد لوكالة تقنية انشئت لغرض محدد ، يمكن وصفه بأنه عمل سياسي يستهدف منع اشتراك دولة عضو في المؤتمر العام . لذلك فان القرار GC(XXVI)/404 يتناقض مع النظام الأساسي للوكالة والنظام الداخلي للمؤتمر العام . وهذا القرار الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول تدبير لا يقع ضمن نطاق الأهداف والوظائف المعهود بها الى الوكالة ويتناقض مع صكوكها التأسيسية لا يمكن اعتباره ببساطة أمرا قانونيا لأن غالبية الدول قد صوتت لصالحه . ان الأرقام في حد ذاتها لا يمكنها معالجة عدم توفر الصلاحية الدستورية . وحيث أن قرار رفض أوراق اعتماد وفد اسرائيل ليس له أساس قانوني فهو متجاوز للسلطة .

Digitized by UNOG Library

لقد أعرب السيد مناحيم بيغن ، رئيس وزراء اسرائيل ، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تقدير اسرائيل العظيم لأداء الوكالة الرائع في العديد من المسؤوليات المعقدة المناطة بها . وفي خطابه المؤرخ في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، أعرب رئيس الوزراء ، بالنيابة عن حكومة اسرائيل عن ثقته بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تستمر في ضمان وتعزيز المبادئ والأهداف والأفكار التي ارتآها مؤسسوها وهذا في الواقع تعبير عن دعم اسرائيل للوكالة ووظائفها بمقتضى قانونها الأساسي .

ان اسرائيل تؤمن بقوة بأنه ينبغي السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاحتفاظ بوضعها الفريد الذي تطور منذ انشائها في أسرة المنظمات الدولية . وينبغي السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضطلع بواجباتها باخلاص وفاعلية في اطار حدود الولاية التي تم تحديدها لها من جانب المجتمع الدولي .

ومع ذلك هناك شرط لا غنى عنه لفاعليتها وسلطتها المعنوية يتمثل في انه ينبغي لهذه المنظمة الهامة تجنب اضفاء الطابع السياسي على أعمالها وأن تبقى مكرسة للأهداف التقنية والمهنية التي أقيمت من أجلها .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا جميعا الى التقديم الشامل والمفيد للسيد بليكس لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أعمالها للعام التقويمي ١٩٨١ ، علاوة على ما قدمه من معلومات معاصرة فيما يتعلق بالتطورات الرئيسية التي جرت في هذا العام في مجال الطاقة النووية والأنشطة ذات الصلة للوكالة . وان وفد النمسا يود أن يعرب عن عميق تقديره للمدير العام لما قدمه من مساهمة هامة مفيدة لمناقشتنا .

ان الأزمة السياسية والاقتصادية الحالية للعلاقات الدولية قد القت في الأسابيع الأخيرة أيضا ظلا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي هذا الموقف أود أن أؤكد مرة أخرى دعم النمسا الكامل لهذه الوكالة وأن أنوه بالأهمية التي نعلقها على أنشطتها . فخلال وجودها الذي استمر خمسا وعشرين سنة اضطلعت الوكالة بدور رئيسي في دعم الاستخدامات السلمية للذرة وفي منع اساءة استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض الحربية . وفي الوقت الذي نجد فيه أن هناك انتشارا سريعا

Digitized by UNOG Library

للتكنولوجيا النووية في كل المناطق ونشهد فيه تصعيدا للتوترات الدولية فان أنشطة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تصبح أكثر حسما للحفاظ على نظام عدم الانتشار الدولي . وان تردى الأوضاع الاقتصادية يدعو أيضا لاستخدام كامل للتكنولوجيا غير التقليدية المختلفة بما في ذلك تكنولوجيا الطاقة النووية . ونظرا لهذه التحديات المتزايدة بشكل مطرد فاننا لا يمكن أن نعرّض مستقبل الوكالة للخطر . بل على العكس من ذلك ينبغي علينا أن نبذل قصارى جهدنا من أجل تعزيز دورها وتطوير أنشطتها وتعزيزها .

وأود الآن أن أعقّب على بعض جوانب عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ان التعاون التقني وتقديم المساعدة التقنية من أجل النهوض بالاستخدامات السلمية للتقنيات النووية هما من أهم وظائف الوكالة . وعلاوة على الأنشطة في مجالات مثل تطوير الطاقة الذرية والفيزياء النووية واستخراج المواد النووية فاننا نلاحظ باهتمام كبير التوسيع السريع لنطاق تطبيق النظائر والاشعاع . فمن الزراعة الى الطب الى البيئة الحيوية لا يبدو أن هناك مجالا لا يمكن للتقنيات النووية أن تستخدم فيه بشكل مفيد . إلا أن هذا العمل الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يمكن الاستمرار فيه وتطويره الا اذا توفرت الموارد المالية الكافية . وفي المؤتمر العام في أيلول/سبتمبر الماضي تعهد وفد النمسا باسهام طوعي لعام ١٩٨٣ لصندوق المساعدة التقنية تبلغ قيمته ٨٠٠ ١٣٦ دولارا امريكيا . ويمثل هذا المبلغ زيادة تبلغ قيمتها ٦٠٠ ٢١ دولارا امريكيا عن اسهامنا لعام ١٩٨٢ .

ان خطر زيادة انتشار الأسلحة النووية يظل مسألة ذات أهمية فائقة . وبسبب علامات التوتر بكافة صوره في نظام عدم الانتشار وحقيقة أن هناك عددا من الدول ذات أنشطة نووية هامة لا تزال خارج النظام يصبح من الواجب علينا تجديد جهودنا لتعزيز الحواجز ضد المزيد من انتشار الأسلحة النووية .

Digitized by UNOG Library

تتمثل أحد العناصر الهامة في هذه الجهود في الحوار بين الدول المانحة والمستفيدة وذلك في لجنة ضمانات الامداد . ويحدونا الامل ان تؤدى هذه الجهود الى مدونة سلوك مقبولة بشكل عام للتجارة والتبادلات التكنولوجية في المجال النووى . وهناك حاجة ملحة للامدادات الآمنة ، وللتوفر المستقر للمواد النووية وللتقنيات والخدمات ، ليس فقط للبلدان النامية بل وللبلدان الصناعية التي تفتقر الى دورة الوقود النووى . وينبغي لمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية المقرر عقده في جنيف في العام القادم ، أن يسهم في تحقيق هذه الغاية .

أود مع ذلك ان أؤكد ان التحسين في مجال الامداد يجب الّا يتم على حساب الامن الدولي ولا بد أن يقترن بتدابير تهدف الى تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . لقد شهدنا في العام الماضي مناقشات مكثفة ، وفي بعض الاحيان محتدمة حول أنشطة ضمانات الوكالة . ونعتقد ان التقييم الجدى والواقعي للسجل الكامل يؤكد القدرة على الاعتماد على نظام الرقابة . ان لدينا ثقة مطلقة في قدرة الوكالة على أن تطوعها للمطالب المتزايدة في المستقبل . وطالما أن هذه المطالب تستلزم تجميع أفضل الخبرات المتاحة وتعزيز كفاءة نظام التفتيش فان النمسا أيّدت اعادة هيكلة ادارة الضمانات رغم ما ينطوى عليه ذلك من نفقات اضافية .

أود أن انتقل الآن الى مسألة السلامة النووية وهي عنصر هام آخر يوضع ضمن ولاية الوكالة . لقد اتضح في السنوات الاخيرة بشكل متزايد ان مستقبل الطاقة النووية بصفتها مصدرا أساسيا للطاقة ، يتوقف الى حد كبير على القدرة على التصدى بشكل مرض لمسائل أمن محطات الطاقة النووية ، وعلى تطوير الترتيبات الكافية للتخلص من النفايات النووية . وطالما ان حلول هذه المشاكل يمكن ان توجد فقط في التعاون الدولي فان وفد بلادى يعلّق أهمية كبيرة على البرامج ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

اننا نلاحظ بارتياح ان برنامج معايير السلامة النووية قد تمّ تحسينه بشكل أكبر وانه تمّ اصدار ارشادات أمنية جديدة . ان النمسا تقدر بشكل كبير اشتراكها في المراجعة التقنية لمعايير السلامة لانها على الاقل تهيئ فرصة لخبراء النمسا حتى يتابعوا أحدث التطورات العلمية والتقنية في هذا المجال .

Digitized by UNOG Library

ان التحكم في النفايات هو بدون شك أحد المسائل الحاسمة في مستقبل تطور الطاقة النووية . يقول لنا الخبراء ان المشكلة قد حلّت من وجهة النظر التكنولوجية ولكن اقامة المنشآت اللازمة لم يعد بعد أمر متيسرا من الناحية الاقتصادية ، ويرجع ذلك أساسا الى المقدار الضئيل من النفايات الذى نتج حتى الآن . ومن ناحية أخرى ، من الصحيح ايضا ان الافتقار الى هذه المنشآت يسهم في مقاومة الجمهور لاستخدام الطاقة النووية ، مما يؤدى بدوره الى اعاقة برامج الطاقة النووية . وازاء هذا الموقف تشعر النمسا انه ينبغي لنا ان نبحث ما اذا كانت مسألة اقامة منشأة للتخلص من النفايات النووية ، كنموذج ارشادى قد لا تكون سبيلا للخروج من هذه الدائرة المفرغة . وحتى نخفف المخاوف من أن هذه المنشأة يمكن أن تصبح مكانا للتخلص من فضلات العالم كله فان الأمر يقتضي تحديد استخدام هذه المنشأة بصفة مطلقة لتخزين النفايات الناتجة عن البرنامج النووى الوطني للبلد الذى تقام هذه المنشأة فيه . ان التعاون الدولي في هذا المجال يمكن ان يتضمن مساعدة مالية وتقنية لاقامة مثل هذه المنشأة مقابل المشاركة في البيانات والخبرة العملية الناتجة عن هذه العملية .

ومنذ ١٩٧٩ تقوم النمسا بتقديم مبادرة لتسهيل التعاون بين البلدان المجاورة فيما يتعلق بجوانب محطات الطاقة النووية عبر الحدود . اننا ندرك ان الفريق الاستشارى الدولي لمسألة المساعدة المتبادلة في حالات الحوادث النووية قد ناقش بعض عناصر هذه المشكلة ونأمل أن يتم تناول جميع الجوانب الاخرى في الوقت المناسب . وفي هذا الصدد أود أن اسجل بارتياح ان المفاوضات حول اتفاق بين جمهورية النمسا وتشيكوسلوفاكيا بشأن المسائل الخاصة بالمصالح المتبادلة المتعلقة بالمنشآت النووية قد استكملت بنجاح وان الاتفاق تمّ توقيعه اليوم في فيينا . وقد بدأت محادثات مماثلة مع يوغوسلافيا .

وختاما ، أود ان أؤكد مرة أخرى ان النمسا التي تدرك مسؤولياتها الخاصة بصفتها بلدا مضيفا سوف تواصل كل جهد لتسهيل أنشطة الوكالة وللاسهام في ايجاد حلول سريعة وفعالة لأية مشكلة قد تنشأ . وأود في النهاية أن اعرب عن شكرنا للتعاون الرائع مع الوكالة وللمساعدة التي تتلقاها منها .

Digitized by UNOG Library

السيد عبد المجيد (مصر) : بسم الله الرحمن الرحيم ، أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بشكر وتهنئة وفد مصر الى السيد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للتقديم القيّم والشامل لتقرير الوكالة عن العام الأول منذ توليه منصبه في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي .

ان دراسة متأنية لهذا التقرير توضح بجلاء مدى الجهود المبذولة في المجالات المختلفة لأنشطة الوكالة وفي مواجهة المشاكل التي تواجه تنفيذ هذه الانشطة . ان وفد مصر يتابع باهتمام هذه الجهود ويتمنى للمدير العام كل التوفيق والنجاح في مهمته .

ان اهتمام مصر بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودورها الهام والفعال في مجال تأمين وتنمية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بدأ منذ انشاء الوكالة سنة ١٩٥٧ ، الا ان هذا الاهتمام في تزايد مستمر بسبب حاجة مصر الى تنمية برنامجها النووى لانشاء مفاعلات نووية للاستخدامات السلمية ولأغراض التنمية بقدرة اجمالية ثمانية آلاف ميجاوات حتى عام ٢٠٠٠ وفي هذا الصدد فقد عقدت مصر عدة اتفاقيات ثنائية مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا الاتحادية وكندا واستراليا والمملكة المتحدة ، وذلك خلال عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ .

Digitized by UNOG Library

ان مصر لتعلق أهمية كبرى على مدى المساهمة والمساعدة التي يمكن أن تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العديد من الميادين المرتبطة بهذا البرنامج ، في مجالات التدريب الفني والتكنولوجي وضمان الأمان النووى واختيار المواقع المناسبة للمفاعلات.

اننا نأمل في زيادة استثمار الطاقة النووية لتوليد الكهرباء ، حيث ثبت أن توليد الكهرباء من الطاقة النووية ذو عائد اقتصادى ، وبالتالي تزداد أهمية استثمار الدول النامية للطاقة النووية واستخدامها في توليد الكهرباء اللازمة لعمليات التنمية ، وهو أيضا ما أشار اليه المدير العام للوكالة في بيانه .

أود في مجال الحديث عن دور الوكالة الدولية في المعونة الفنية والتعاون الفني ، أن أشيد بصفة خاصة بدور الوكالة في مشروع القضاء على حشرة البحر الأبيض المتوسط في مصر ، الذى بلغت تكاليفه ٢٥ مليون دولار ، وان مصر قد أسعدها بصفة خاصة استقبال المدير العام للوكالة في تشرين الاول /اكتوبر الماضي ، وذلك لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ الفعلي .

ان أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه الوكالة في مجال المعونة الفنية والتعاون الفني ، تجعل من الضرورى بذل كل الجهود وتقديم كافة المساهمات حتى يمكن للوكالة الاضطلاع بهذه المهمة لاطراد ونمو هذا الدور ، بما يمكن الدول النامية من الاستفادة الفعلية من أنشطة الوكالة ، ليس فقط في المجالات النووية ، بل أيضا في مجالات العلوم والطب والزراعة والبحوث .

ان مصر في اطار مجموعة الـ٧٧ في فيينا قد عملت دائما على تأكيد أهمية المعونة الفنية بالنسبة للدول النامية . ومن هذا المنطلق فاننا نأمل في تدعيم برامج المعونة الفنية والتعاون الفني بما يتناسب مع أهميتها خاصة بالنسبة للبلدان النامية. اننا نرحب بالزيادة في مساهمات صندوق المعونة الفنية الا أنه وفقا للتقرير السنوى للوكالة ، فان المساهمات لم تصل الى الحد المطلوب سنة ١٩٨١ ، بالاضافة الى عدم كفاية مصادر المعونة سواء العينية أو تلك التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وأنه ليس من المتوقع حدوث تقدم ملموس في هذا الشأن في المستقبل القريب . وبالتالي فان أى زيادة حقيقية في مصادر الوكالة

Digitized by UNOG Library

لتمويل أنشطة التعاون الفني تعتمد الى حد كبير على الزيادة في مصادر صندوق المعونة الفنية، ولذلك فاننا نأمل في زيادة المساهمات الاختيارية لهذا الصندوق بما يمكنه من مواجهة الأنشطة في هذا المجال الحيوى وخاصة بالنسبة للدول النامية. وأود في هذا المجال ان أعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها المدير العام للوكالة لايجاد مصادر اضافية لتمويل برامج المعونة الفنية للدول النامية ، وتأييدنا لاتجاهه لأن تغطي المعونة الفنية مجالات أكبر ومشروعات ذات حجم اكبر .

ان مصر لا تمانع في اعادة تنظيم جهاز الضمانات بالوكالة على النحو الذى اقترحه المدير العام، الا أننا نرى أنه يجب مراعاة الا يكون ذلك على حساب التوسع وتدعيم برامج المعونة الفنية التي تقدمها الوكالة . وفي هذا الصدد فاننا نعتقد أن سياسة النمو الصفرى أو النمو القريب من الصفر في الميزانية، لايجب ان تنطبق على المعونة الفنية التي تقدمها الوكالة أو أنشطتها الانمائية الأخرى. ان مصر كدولة نامية تؤمن أن ذلك مطلب منطقي وعادل ، حيث أن المعونة الفنية احد الأسباب الرئيسية لانشاء الوكالة . ومنذ عام ١٩٥٧ بدأت برامج المعونة الفنية بداية متواضعة وتطورت مع مرور الوقت ، الا انه لايزال أمامها طريق طويل ، وهذه حقيقة معترف بها في سائر أجهزة الوكالة وبصفة خاصة في مجلس المحافظين ، وتم تأكيدها مؤخرا في قرارات المؤتمر العام السادس والعشرين ذات الصلة ، ولذلك فقد كان موقف الدول النامية دائما هو التركيز على ان المعونة الفنية التي تقدمها الوكالة غير كافية وغير ممكن توقعها وغير مضمونة بسبب عدم ضمان مصادر التمويل . وكان ذلك في الواقع السبب الرئيسي في الاصرار على أن تنص قرارات المؤتمر العام على تمويل المعونة الفنية من الميزانية الاعتيادية للوكالة أو من مصادر يكون لها نفس درجة التأكد والتوقع .

بالنسبة لدور الوكالة في معاونة الدول المقبلة على برامج نووية في دراسة البدائل والامكانيات المختلفة المتاحة امامها ، فاننا نود تأكيد موقفنا السابق من أن دور الوكالة لايجب أن يقتصر فقط على الطاقة النووية، وانما يجب ان يشمل دراسة البدائل المختلفة المتاحة ، حتى تتمكن الدولة من اتخاذ القرار السليم الذى يحقق لها أكبر فائدة، حيث أن

Digitized by UNOG Library

الطاقة النووية ليست هدفا في حد ذاتها ، وانما يتخذ القرار باستخدامها اذا كانت أفضل البدائل المتاحة وأكبرها من حيث العائد الاقتصادى ومن حيث أثرها على عملية التنمية. وأود في هذا الصدد آن اكرر الترحيب بخطط المدير العام لتوسيع برامج التدريب وبصفة خاصة لمواطني الدول النامية ابتداء من عام ١٩٨٣ ، حتى تتكون لدى هذه الدول الكوادر الفنية ذات الخبرة اللازمة لمتابعة البرامج النووية في كل بلد .

أود الآن أن انتقل الى التعليق على أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالأ من الدولي ، ولعلي أبدأ بالاشارة الى التزام مصر بتعهداتها وفقا لمعاهدة منع انتشار الأ سلحة النووية التي أصبحت طرفا فيها عام ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

فقد قامت مصر بالتصديق على اتفاق الضمانات مع الوكالة في تشرين الأول/اكتوبر الماضي، وذلك ايمانا بالدور الهام الذى تقوم به الوكالة في تطبيق الضمانات على الأنشطة النووية للدول سواء المنضمة الى معاهدة منع الانتشار أو تلك التي لم تنضم بعد، وذلك دليل على أن الوكالة يمكن أن تلعب دورا هاما فيما يتعلق باتفاقيات مماثلة، وهو ما سبق أن أشرنا اليه في بيان وفد مصر في اللجنة الأولى حول بنود نزع السلاح وبصفة خاصة فيما يتعلق باقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تلعب دورا ايجابيا فعالا في مجال نزع السلاح واتفاقيات الرقابة على التسلح بعدما حققته من نجاح في تنفيذ معاهدة منع الانتشار، وهو نجاح يدل على قدرات وامكانيات الوكالة يمكن الاستفادة منها في مجالات متعددة.

ان تنمية الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية انما تتأثر سلبيا بالتصاعد في مجال التسلح النووى، فضلا عن استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية، وما يترتب على ذلك من مخاطر تهدد البشرية بأسرها، فقد أصبح هذا السباق في التسلح النووى يثير مخاوف الرأى العام من استخدام الطاقة النووية على الاطلاق، حتى لو كرست للأغراض السلمية، وبالتالي فان أى مصداقية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وللأنشطة النووية السلمية انما تستلزم وقف سباق التسلح، وبصفة خاصة سباق التسلح النووى.

اننا نشارك المدير العام للوكالة مخاوفه من احتمالات الزيادة في عدد الدول التي أصبحت لديها القدرات الفنية للوصول الى أسلحة ومتفجرات نووية، وبالتالي زيادة الانتشار النووى ونتفق معه في الرأى بأننا قد نكون الآن في مفترق الطرق بين الانتشار النووى أو عدمه، وبالتالي فان الأمر يتوقف على العوامل السياسية، وليس على العوامل الفنية. ومن هنا يجب تدعيم السياسات التي تجعل الدول تدرك أن حماية أمنها وتنمية قدراتها النووية يكمن في الالتزام بمنع الانتشار النووى وليس به.

ومن هنا فاننا نعتبر نظام الضمانات - كما أشار المدير العام للوكالة في تقريره - اجراء لخلق جو من الثقة بين الدول وخطوة هامة بناءة تعطي بادرة أمل للمستقبل. ان هذا النظام المتاح لكافة الدول بصرف النظر عن موقفها من معاهدة منع الانتشار هو حتى الآن النظام الوحيد للضمانات الدولية، وبالتالي فان الوكالة التي تمثل الادارة الفنية لهذا النظام لابد لها من التمتع بجو من التعاون والثقة يمكنها من استغلال كل طاقاتها وامكانياتها، ليس فقط في مجال منع الانتشار، وانما كما سبق أن ذكرنا في مجالات التفاوض الخاصة بنزع السلاح وخفض التسلح.

Digitized by UNOG Library

وأخيرا فان مصر تضم صوتها الى الأصوات التي تنادى بضرورة تدعيم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكل قوة حتى تتمكن من القيام بواجبها وبالمهام التي أسندت اليها .

السيد كوسيفيس(هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد درس وفد هنغاريا بعناية كبيرة واهتمام بالغ التقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨١ ،وهو يعطي صورة حقيقية لأنشطة الوكالة الهامة المتعددة . وفي المستهل أود أن أعرب عن شكر وفد بلادى وتقديره للمدير العام السيد بليكس على بيانه القيّم المثير للفكر .

ويرى وفد هنغاريا أن الوكالة التي احتفلت مؤخرا بالذكرى الخامسة والعشرين لانشائها قد ارتفعت الى مستوى التحدى للمتطلبات العالية المستوى التي تقع على عاتق تسيير أمور المنظمة . ولقد أقامت علاقات مثمرة واكتسبت هيبة كبرى في اطار اسرة المنظمات الدولية . والاتجاهان الرئيسيان لأنشطتها ـ هما ، تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتعزيز نظام عدم الانتشار والتحقق من اتفاقات الضمانات ـ وقد اكتسبا أهمية خاصة في عصرنا حيث يزداد الاعتماد على الطاقة الذرية من جانب الانسانية التي تعيش في نفس الوقت في ظل التهديد بنزاع نووى .

وأشعر أن أهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تنعكس بشكل حقيقي من عدد أعضائها فحوالي ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تنضم بعد الى هذه المنظمة . ولا أعتبر أن من واجبي أن أفتش عن الأسباب الكامنة وراء هذا الموقف الا انني أشعر بارتياح اذ أرحب بناميبيا في عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ولقد أشرت توا الى التهديد بحرب عالمية نووية . فنجد أن الدوائر الحاكمة للامبريالية بقصد تحقيق تفوق عسكرى قد بدأت في وضع وتنفيذ برامج لتكديس نووى لم يسبق له مثيل . وحكومتي تدين بحسم هذه الخطط التي تؤدى الى تبديد ضخم للموارد المالية والفكرية والى زيادة خطر الحرب النووية .

وتعلق حكومتي أهمية خاصة على منع انتشار الأسلحة النووية . وفي هذا السياق ، ترحب بحقيقة أن عدد الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار قد ارتفع الى ١١٦ خلال عام ١٩٨١ واستمر

Digitized by UNOG Library

في الازدياد في عام ١٩٨٢ . وهناك حقيقة أخرى نرحب بها بالمثل وهي أنه في نهاية عام ١٩٨١ نفذ اتفاق الضمانات فيما يتعلق بسبعة وثمانين دولة ، بما في ذلك ١٢ دولة ليست طرفا في المعاهدة . وفي الوقت ذاته ، أسجل أسفي للبيان الوارد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن ٣٩ من الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية التي انضمت الى معاهدة عدم الانتشار لم تبرم بعد اتفاق الضمانات المنصوص عليه في المعاهدة .

وفي ظل الموقف الدولي الحالي البالغ التوتر ، يشعر وفد بلادي بقلق عميق للبيان الوارد في التقرير بأنه بالنسبة لبعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فان القليل من منشآتها يخضع لضمانات الوكالة :

" . . . وهي منشآت لا تشتمل على مرافق معينة في حالة تشغيل أو قيد البناء قادرة على صنع مواد لانتاج أسلحة نووية . " (A/37/382 ، فقرة ٢١)

وأنه

" . . . لم يكن في وسع الوكالة ، في حالات معينة في بلدان غير حائزة لأسلحة نووية ، والى أن يتم انفاذ بعض التدابير التقنية المحددة التي اقترحتها ، القيام بالتحقق اللازم على الوجه السليم " . (المرجع نفسه فقرة ٢٣)

ومع ذلك فان حقيقة أن ٩٨ في المائة من المنشآت النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أخضعت لرقابة ضمانات الوكالة حتى نهاية عام ١٩٨١ هي أمر بالغ الأهمية وشاهد بليغ على المسؤولية الكبيرة ودقة المهام التي عهدت بها الدول الأعضاء الى الوكالة .

وفي ضوء هذه الخلفية يرى المرء بشكل أوضح خطورة ومخاطر ذلك العمل الذى اقترفته اسرائيل عندما قامت بشن غارة جوية لا مبرر لها على الاطلاق على منشأة نووية بالعراق حيث أرادت تقويض معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة . وتشكل هذه الهجمة كذلك انتهاكا خطيرا للنظام الأساسي للوكالة . وقد اضطر المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ايلول/سبتمبر الماضي الى تناول هذه المسألة مرة أخرى ، نظرا الى أن اسرائيل ، ضمن أمور أخرى ، مستمرة في عدم الامتثال للفقرة الخامسة من قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) .

Digitized by UNOG Library

وبدلا من الخوض في هذا الموضوع ، فانني أود أن أذكر بتأييد حكومتي لمشروع القـــرار السوفياتي الذى يذكر أن الهجمة على المنشآت النووية التي تخدم الأغراض السلمية ، حتى ولو تمـت عن طريق استخدام الأسلحة التقليدية ، سوف يكون شأنها شأن استخدام الأسلحة النووية وتعتـبر جريمة خطيرة ضد الانسانية .

Digitized by UNOG Library

لقد ذكرت تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية باعتباره الاتجاه الأساسي الآخر لنشاط الوكالة . ويرى وفد بلادى أن الوكالة تنجز مهامها بنجاح في هذا الجانب أيضا . ومع ذلك ، نجد في الوقت ذاته ، ان هناك تطلعات أخرى للمجتمع الدولي ، كما ظهر ذلك فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المقترح لدعم التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية المزمع عقده في عام ١٩٨٣ . وانني على اقتناع بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تلتزم بمبادئ نظامها الأساسي وأهدافه في الاشتراك في الاعداد لهذا المؤتمر وعقده بطريقة ناجحة . وأود أن أسجل أن المؤتمر المقترح ليس مخولا بأن يحدد مهام بعينها للمنظمة فيما يتعلق بانشطة المتابعة .

من الأمور الجوهرية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية الحاجة الى وضع الامدادات النووية على أساس مستقر طويل المدى . ويسلم وفد بلادى بأن لجنة ضمانات الامدادات سوف تسهم بشكل فعال في حل هذه المشكلة . وبينما ندرك حق جميع الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وضمان الامدادات النووية ، أود أن أضيف أن هذا ينبغي أن يتم بطريقة لا تفسد - بل تعزز - نظام منع الانتشار الفعال بالامتثال الصارم لاحكامه .

يرى وفد بلادى أن الوكالة تستخدم كل الموارد المتاحة لها استخداما طيبا . وأن الاسهامات الطوعية من الدول الأعضاء تزداد عاما بعد عام ، وقد يعتبر هذا انجازا في عالمنا الذى يواجه المشاكل الاقتصادية . وليس هناك من شك في أن التوسع الاقتصادى الواسع النطاق في العالم ، وازالة التمييز في التعاون الاقتصادى الدولي ، بما في ذلك انهاء السياسات الحالية للخطر والمقاطعة ، سوف يهيئان أساسا أكثر استقرارا للزيادات الكبيرة المنتظمة في صندوق المساعدة التقنية ، من تلك التدابير التي تسعى الى أن تستبدل بالاسهامات الطوعية نظاما من نوع ما . ان الالتزام بدعم أنشطة المساعدة التقنية لا يمكن أن ينظر اليه في معزل عن الامكانيات الاقتصادية الواقعية . وليست هناك حكومة ذات سيادة ، تشعر بالمسؤولية ازاء شعبها ، يمكنها أن تسلك هذا السبيل .

Digitized by UNOG Library

كما هو الحال في الأعوام الماضية ، أود أن انتهز الفرصة لكي أؤكد مجددا على أن حكومة هنغاريا تقدم دعمها الكامل لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وسوف تلعب الطاقة النووية دورا متزايدا في امدادات الطاقة الخاصة بهنغاريا . وامتثالا للالتزامات المتعهد بها وفقا للاتفاقات الدولية ، فانها سوف تستخدم في الأغراض السلمية فقط . وينبغي أن تستخدم لصالح المجتمع بأسره ، ولن يسمح بها الا وفقا للحد الأقصى من اعتبارات الأمن بالنسبة للحياة الانسانية ، والصحة ، والبيئة الانسانية ، كما نص على ذلك القانون الخاص بالطاقة النووية في هنغاريا . وتشارك بلادى ، وفقا لذلك ، وبغية ضمان تنفيذ هذه الأهداف ، في التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية في اطار مجلس التعاضد الاقتصادى ، وكذلك في التعاون في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

في الختام ، أود أن أعرب للسيد بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمعاونيه عن تقدير جمهورية هنغاريا الشعبية للعمل الرائع الذى قاموا به في العام الماضي . ويأمل وفد بلادى في أن تستمر الوكالة في أن تكون أداة يعتمد عليها ، وذلك من أجل تطوير التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وتعزيز نظام عدم الانتشار النووى .

فيما يختص بالصعوبات التي تواجه الوكالة ، أود أن أعرب عن أمل وفد بلادى في أن تحل بما يحقق مصلحة الجميع .

أخيرا ، يقدم وفد هنغاريا تأييده الكامل لمشروع القرار A/37/L.29 و Corr.1 الذى قدمته وفود ايطاليا وتشيكوسلوفاكيا وفنزويلا ، وقام بعرضه ممثلي تشيكوسلوفاكيا .

السيد سترالاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨١ يتسم بفائدة كبيرة ، وهو على درجة بالغة من الأهمية . انه يتطرق الى مشاكل حيوية بالنسبة للعالم المعاصر ، تلك المشاكل المتصلة باستخدام الطاقات الهائلة الكامنة في الذرة بطريقة تضمن للأمم الوجود السلمي والتنمية على حد سواء . ومافتئت الوكالة تضطلع بهذه

Digitized by UNOG Library

المهمة الجسيمة طوال ربع قرن من الزمن . ونحن نعتقد أنه لا يسعنا الا الاشادة بها لانجازاتها العظيمة حقا . لسنة خلت تقريبا ، اضطلع السيد هانز بليكس بمنصب المدير العام ، ويسود وفد بولندا أن يهنئه على ادارته للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاتساق الضرورى ، وكذلك بطاقة وسعة تصور تثيران الاعجاب .

في الوضع الدولي الراهن الذى يتسم بالخطر السائد المتزايد والمتمثل في الحروب النووية ، فاننا ننحو الى ايلاء اقصى درجات الأهمية لتلك الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة ، والتي تتعلق بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ونظام الضمانات بوجه خاص . ومما يثلج صدرنا بشكل مؤكد أن نلاحظ تزايد عدد المنشآت النووية ــ وتبلغ نسبتها ٩٨ في المائة ــ التي يطبق عليها هذا النظام خارج اطار الدول الحائزة على الأسلحة النووية ، بما في ذلك البلدان التي وقعت اتفاقات حديثة بشأن الضمانات مع الوكالة في العام الماضي . ومما يتسم بمغزى خاص ، بادرة الاتحاد السوفياتي لاخضاع منشآته النووية السلمية لنظام الضمانات الخاص بالوكالة .

الا ان تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يبين أيضا أنه في بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وهي ليست اطرافا في المعاهدة ، فان الضمانات لا تطبق على بعض المنشآت سواء كانت قيد التشغيل أو قيد التشييد ــ التي لها قدرة على صنع مواد تستخدم في الأغراض الحربية . لذلك فان الخطر الجلي المتمثل في انتشار الاسلحة النووية لا يمكن الحيلولة دونه . وحتى يمكن القضاء عليه ، فان هناك حاجة الى تعزيز نظام ضمانات الوكالة لجعله أكثر فاعلية . وقد أكد السيد بليكس على هذه النقطة مرة أخرى في بيانه المستنير في بداية هذه الجلسة .

Digitized by UNOG Library

وفضلا عن التحسين المستمر الضرورى بصورة جليّة في اساليب الضمانات ، يتطلب تعزيزها قبل كل شيء التطبيق العالمي للضمانات على نطاق شامل لأنها وحدها الكفيلة بضمان اتسام جميع الأنشطة النووية في بلد ما بالطابع السلمي .

وفي معرض الحديث عن الصعوبات في ارساء نظام ضمانات عالمي مجد تابع للوكالة من شأنه منع انتشار الأسلحة النووية ، على نحو فعال ، لابد للمرء ان يشير الى دولة هددت بصورة سافرة ، بأعمالها وسياساتها نظام عدم الانتشار ، والتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية اللذين يشكلان جوهر عمل الوكالة . وقبل يومين فحسب ، اضطرت هذه الجمعية العامة الى ادانة اسرائيل مرة أخرى فيما يتعلق بالهجوم المسلح الذى شنته على المنشآت النووية العراقية والسياسة التي انتهجتها بعد ذلك ، كما اضطرت الجمعية الى مطالبة اسرائيل بسحب تهديدها بتكرار هذه الهجمات على المنشآت النووية . ان رد الفعل الحاد من جانب المؤتمرين العامين الخامس والعشرين والسادس والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد اسرائيل في هذا الصدد أمر مفهوم تماما .

كما يتضح من التقرير السنوى للوكالة ، فان الوكالة في ١٩٨١ قد واصلت بنجاح الاضطلاع بالأنشطة المنصوص عليها في نظامها الأساسي بشأن تطبيق اساليبها النووية للأغراض السلمية والتعاون التقني بما في ذلك تقديم المساعدة الى البلدان النامية . وقد تعاظمت هذه الأنشطة السالفة الذكر بصورة ملحوظة مستغلة تزايد الموارد بما في ذلك التبرعات الطوعية التي واصلت بولندا المساهمة فيها .

ومن الأمور الجديرة بالتنويه ان الوكالة تمكنت ، في ذات الوقت ، من الاضطلاع بأنشطتها المتعددة المتنوعة كما جاء في التقرير " ضمن الحدود الضيقة لميزانيتها " . (A/37/382 و Corr.1 ، المرفق ، الفقرة ١)

انني وقد أشرت بايجاز الى بعض نواحي اعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فان بولندا تواصل تأييدها لكامل طائفة أنشطة الوكالة التي وردت في التقرير وفي طليعتها الدور الحاسم الذى

Digitized by UNOG Library

تضطلع به في منع انتشار الاسلحـة النووية عن طريق نظام الضمانات ،وفي النهوض باستخدام الطاقـة النووية للأغراض السلمية .

وبما ان هذه المهام تنعكس بصورة ملائمة في مشروع القرار ـ الذى تقدمت به ثـلاث دول والوارد في الوثيقة (A/37/L.29 و Corr.1) ـ الذى قدمه هذا الصباح ممثل تشيكوسلوفاكيا ، فسـوف يصوت وفد بولندا تأييدا لهذا المشروع .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

Digitized by UNOG Library